العرب
الأحد 2021/08/29
السنة 44 العدد 12163

الأحكام القضائية آخر سلاح للحكومة اليمنية بمواجهة الحوثيين

مراقبون يشككون في فاعلية الإجراءات الجديدة بحق الجماعة الموالية لإيران

جملة من الإجراءات أعلنتها الحكومة اليمنية السبت واستهدفت قيادات حوثية من بينها رفع دعاوى بحقهم إلى جانب الحكومة الإيرانية بعد أيام من صدور أحكام قضائية بشأن الجماعة الموالية لإيران، لكن مراقبين يشككون في نجاعة هذه الإجراءات خاصة أنها جاءت متأخرة وفقا لهؤلاء.

صالح البيضاني

عدن – أعلنت الحكومة اليمنية عن حزمة من الإجراءات الجديدة بحق قيادات حوثية بعد أيام قليلة من إصدار محكمة عسكرية تابعة للشرعية اليمنية أحكاما بالإعدام حداً وتعزيراً رمياً بالرصاص على زعيم الجماعة الحوثية عبدالملك الحوثي و173 آخرين من قيادات الجماعة المدعومة من إيران، ومصادرة أموالهم "لتورطهم في الانقلاب العسكري على النظام الجمهوري والسلطات الشرعية والدستورية والتخابر مع إيران وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب".

وكشف وزير الإعلام والثقافة والسياحة في الحكومة اليمنية عن إجراءات جديدة ستقدم عليها الحكومة المعترف بها دوليا من بينها اتخاذ "ترتيبات لتقديم دعاوى جديدة ضد قيادات وعناصر الميليشيا الحوثية المتورطة في ارتكاب جرائم وانتهاكات بحق المواطنين".

وأشار معمر الإرياني في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية إلى إصدار النائب العام اليمني قرارا بالحجز على أموال المتهمين في الداخل والخارج ومنع التصرف بها أو إقامة أي دعاوى قضائية بشأنها، وإدراجهم ضمن قائمة الحظر، لافتا إلى اعتزام الحكومة "ملاحقة المتهمين المحكوم عليهم، والتعميم عليهم في المنافذ البرية والبحرية والجوية، وعبر الإنتربول الدولي للمتواجدين منهم خارج البلاد، وهذه الإجراءات تخضع لقواعد محددة في قانون الإجراءات الجنائية العام والعسكري".

كما كشف الوزير اليمني عن التوجه لمقاضاة إيران أمام القضاء الجنائي الدولي "لثبوت اشتراكها مع ميليشيا الحوثي في الجرائم محل الدعوى"، مؤكدا أن الحكومة "ستقوم بتقديم الشكاوى والبلاغات ضد حكومة طهران أمام مجلس الأمن ولجنة العقوبات الدولية الخاصة بإيران وفقا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك والمعاهدات وقواعد القانون الدولي".

وكانت محكمة عسكرية يمنية قد قضت الأربعاء الفائت بإعدام الضابط في الحرس الثوري الإيراني حسن إيرلو والذي أعلنت طهران عن تعيينه سفيرا لها لدى الجماعة الحوثية "بتهمة الدخول متنكراً إلى أراضي الجمهورية اليمنية والتجسس، والاشتراك في الجرائم مع العدو الحوثي وارتكاب جرائم عسكرية وجرائم حرب". كما قضت المحكمة بتصنيف "جماعة الحوثي منظمة إجرامية إرهابية، وحظر أنشطتها وحلها ومصادرة جميع ممتلكاتها، ونزع جميع الأسلحة والذخائر والعتاد العسكري منها وتسليمه لوزارة الدفاع".

وبينما وصف مراقبون يمنيون الإجراءات الحكومية بأنها خطوة متأخرة في سياق المعركة القضائية ضد الانقلاب وتجريم الجماعة الحوثية قانونيا واستخدام كل الأدوات المتاحة في مواجهتها، اعتبر آخرون أن الإجراءات لا تتمتع بأي فاعلية حقيقية على الأرض وتكشف عن فشل الأدوات الأكثر فاعلية في مواجهة الانقلاب عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

فيصل العواضي

الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة اليمنية متأخرة

ماجد الداعري

الإجراءات الحكومية الأخيرة تجاه الحوثيين مناورة إعلامية

وقال الصحافي والباحث السياسي اليمني فيصل العواضي إن الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة اليمنية تأخرت وكان من المفترض أن تتم في الأيام الأولى للانقلاب "كون هؤلاء الانقلابيين جماعة تمردت على الدولة وشنت حربا على الشعب وعليهم تسليم أنفسهم لأقرب سلطة أمنية أو قضائية، لكن الشرعية انشغلت في بادئ الأمر ربما بالتوضيح للعالم حقيقة ما يجري في اليمن".

وأضاف العواضي في تصريح لـ"العرب"، "قد يقول قائل كيف يمكن أن يتسم هذا مع ما هو مطروح حول بوادر حل سلمي تسعى الأمم المتحدة والعديد من دول العالم بما فيها الدول العظمى للعمل من أجل التوصل إليه، أقول إن هذه الدول تعترف بسيادة الدولة اليمنية وأن الحكومة الشرعية ممثلة لهذه السيادة وما تم اتخاذه هو إجراء سيادي لا يحق لأي كان الاعتراض عليه، حتى وإن تم التوصل إلى حل سلمي فهذه الأحكام لن تسقط كونها ليست أحكاما في قضايا سياسية وإنما في وقائع جنائية وجرائم تتعدى الحق العام إلى انتهاكات وحقوق خاصة تظل الولاية فيها لأصحابها ولا تملك أي سلطة التنازل عنها أو إسقاطها".

وكان الحوثيون قد سبقوا الحكومة اليمنية في استصدار قرارات عن المحاكم التابعة لهم لتجريم القيادات السياسية والعسكرية المناهضة للانقلاب، كما قامت الميليشيات المدعومة من إيران بمصادرة الممتلكات الخاصة والأصول المالية في البنوك التابعة لقيادات الشرعية، وعينت ما يسمى بالحارس القضائي للإشراف على المؤسسات والشركات الخاصة التي قامت بمصادرتها.

ووصف الباحث السياسي اليمني ماجد الداعري في تصريح لـ"العرب" الإجراءات الحكومية الأخيرة تجاه القيادات الحوثية بأنها تندرج في سياق "مناورة إعلامية جاءت كردة فعل متأخرة جدا على ذات التصرف الميليشياوي، ومن محكمة عسكرية بدلا من المحكمة الجزائية أو أي محكمة قضائية مختصة بعد أن رفض مجلس القضاء الأعلى إجراء محاكمة للقيادات الحوثية وإفشالها أيضا قبل أن تبدأ بسبب غياب الانسجام ووحدة الموقف القضائي للشرعية تجاه ضرورة إجراء محاكمة القيادات الحوثية الانقلابية وخشية من استغلال الميليشيات الحوثية للحكم الصادر بحقها لإظهاره دوليا كحكم سياسي استهدف 'أقلية' بدوافع سياسية ومذهبية".

وتابع الداعري لدى تطرقه إلى الآثار التي ستترتب عن هذه الإجراءات "لا أعتقد أن الحكم يحمل أي أهمية قضائية حقيقية أكثر من كونه مناورة قضائية وردة فعل على عمل قضائي مماثل صدر عن محاكم خاضعة للميليشيات بصنعاء بالإعدام على الرئيس اليمني المعترف بشرعيته دوليا وكبار قيادات نظامه بتهمة الخيانة الوطنية العظمى، ورغم المخاوف من تمكن الحوثيين من استغلال الحكم الصادر من محكمة عسكرية لتوظيفه دوليا باعتباره استهدافا سياسيا بدوافع مذهبية ودينية أو عرقية، وبالنسبة إلى تجميد الأموال الحوثية بالداخل فليس بإمكان الشرعية القيام بذلك لأن الحوثيين عمليا هم المتحكمون بالقطاع المصرفي وليس لديهم أموال في الخارج".

وكانت أطراف في الحكومة اليمنية قد عملت في أوقات سابقة، في موقف يعتقد أن الدوحة تقف خلفه، على عرقلة أي إجراءات لتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية تحت ذرائع من بينها أن مثل هذا الإجراء قد يغلق باب الحوار مع الجماعة.

وعبر نائب رئيس مجلس النواب اليمني عبدالعزيز جباري في أول اجتماع للمجلس عقد في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت في أبريل عام 2019 عن رفضه لمثل هذا الإجراء الذي قال إنه سيجعل من المستحيل الجلوس مع جماعة تم تصنيفها كجماعة إرهابية على أي مائدة حوار.

فشل الأداة الأكثر أهمية لإجهاض الانقلاب

تصاعد الاحتجاجات المنددة بالفساد والداعمة للجيش في تعز

صنعاء – تصاعدت الاحتجاجات الشعبية في محافظة تعز جنوبي اليمن حيث تظاهر الآلاف السبت دعما للجيش في جبهات القتال، وتنديدا بالفساد وتدهور العملة المحلية.

وشارك الآلاف من سكان تعز في مظاهرة حاشدة استجابة لدعوة أطلقتها "الرابطة الوطنية لأسر شهداء الحرب" غير الحكومية بالمحافظة.

ورفع المحتجون لافتات كتب عليها "مطلبنا دعم الجيش ورعاية الجرحى وأسر الشهداء"، و"تعز تنبذ الفساد"، و"انهيار العملة يشعل النار في كل بيت"، و"تغيير المحافظ مطلب شعبي".

وقال عامر السمعي أمين عام الرابطة الوطنية لأسر الشهداء في تعز "احتشادنا اليوم جاء دعما للجيش الوطني المرابط في جبهات القتال (ضد الحوثيين)".

وقال الناشط الإعلامي محمد التويجي "خرجنا في هذه المظاهرة الحاشدة رفضا للأوضاع الصعبة التي تمر بها تعز في مختلف المجالات".

وأضاف "تعيش المحافظة تدهورا في مختلف الخدمات، فيما يعاني الجيش من إهمال حكومي شديد، دون تحرك من قبل المحافظ الذي لم يقم بأي دور في خدمة المحافظة".

وطالب التويجي بتغيير المحافظ وتعيين آخر يهتم باحتياجات تعز ومتطلباتها.

وتابع "الجيش الوطني يعاني من إهمال شديد، حيث لم يتسلم أفراده مرتباتهم منذ ثمانية أشهر؛ وهو ما يستلزم العمل العاجل على تلبية متطلبات الجيش في سبيل مواجهة الحوثيين وتحرير بقية المحافظة".

ويتقاسم الجيش والحوثيون السيطرة على مدينة تعز، كبرى محافظات البلاد من حيث عدد السكان. وتكتسب تعز أهمية إستراتيجية لموقعها على ساحل البحر الأحمر وصولا إلى مضيق باب المندب أحد أهم الطرق البحرية الإستراتيجية في العالم.

وفشل الحوثيون في تحقيق تقدم باتجاه مركز المحافظة منذ اندلاع النزاع في مارس 2015.

ومنذ أشهر تشهد تعز مظاهرات شعبية احتجاجا على الفساد والتدهور الاقتصادي، وارتفاع الأسعار، وللمطالبة بإقالة المحافظ لاتهامه بالفساد، وهو ما لم يعلق عليه المحافظ حتى اليوم.

ولم يصدر أي تعليق عن الحكومة على هذه التظاهرات، لكنها عادة ما تقول على لسان مسؤولين ووزراء إنها تبذل جهودا كبيرة لمحاربة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

ويشهد الريال اليمني تدهورا حادا، إذ بلغ سعر صرف الدولار الواحد 1026 ريالا في تداولات الجمعة، بمناطق سيطرة الحكومة.

حركة فتح تتهم حماس بعدم الجدية في إنهاء الانقسام الفلسطيني

رام الله – اتهمت حركة فتح السبت حماس بعدم الجدية من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني وذلك بعد عقد الطرفين اجتماعات في وقت سابق قبل أن تُعلق بسبب الخلافات بينهما.

وردت فتح على تصريح الناطق باسم حركة حماس حول اشتراطات الرئيس محمود عباس بأن تعترف حماس بقرارات الشرعية الدولية قبل البدء بالحوار الوطني وإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.

وقال الناطق باسم فتح حسين حمايل في بيان السبت إن داخل حماس مجموعة من التيارات المتضاربة، مضيفا أن حسن يوسف تحدث عن أن حدود عام 1967 تقر وتعترف بها حماس، وأنه "لا مانع لحركته بإقامة دولة فلسطينية على حدود 67 إضافة إلى أن اسرائيل أمر واقع".

وتابع "حماس مقرة ضمنا ووافقت ووقعت في الحوارات التي جرت منذ عام 2007 بأنها تلتزم بقرارات الشرعية الدولية في ما يخص دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو 1967".

الخلافات تبدد فرص الحوار الوطني بين الفلسطينيين

وأشار حمايل إلى أن تصريحات حماس في هذا الصدد هي ذر للرماد في العيون من أجل إطالة عمر الانقسام وأنها غير معنية بإنهائه، وأنها تخدم أجندات حزبية فقط، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

وأوضح أن القصف على قطاع غزة توقف، ولكن اقتحامات المسجد الأقصى المبارك مستمرة، قائلا "شاهدنا الكثير من التصريحات لقادة حركة حماس بأنه إذا عاد الاحتلال لاقتحام الأقصى سيكون لها موقف".

وتابع "نحن اليوم بحاجة إلى أن نتوحد بشكل أكثر تجاه مقاومة الاحتلال بالضفة بما فيها القدس، كذلك قطاع غزة حسب ما تتفق عليه القيادة الفلسطينية والفصائل مجتمعة، لأن العدوان لم يتوقف على شعبنا الفلسطيني، وما زالت وتيرته تتصاعد في كل مكان".

ولفت إلى أن "المطلوب من حركة حماس في هذه الظروف أن تبتعد عن الفقاعات التي تخدم مصلحتها الحزبية، وهذا الموضوع يضر بالقضية الفلسطينية".

وأشار إلى أنه عندما يتحدث الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية عن قرارات الشرعية الدولية، المطلوب بأن تطبق هذه القرارات لانتزاع الحق الفلسطيني بعيدا عن أي مناكفات داخلية يحاول من خلالها الاحتلال كسب الوقت.

وكانت حركة حماس رفضت الاشتراطات التي وضعها الرئيس الفلسطيني من أجل البدء بالحوار الشامل لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الداخلية.

وقال الناطق باسم الحركة عبداللطيف القانوع إن اشتراطات عباس لتشكيل الحكومة وتحقيق الوحدة الوطنية هي ارتهان للشروط الصهيونية وتتعارض مع حالة الإجماع الوطني الفلسطيني، ويجب أن تستند ترتيبات الحوار الوطني وتحقيق الوحدة إلى اتفاق القاهرة وهو أمر مُجمع عليه فصائليا بالرعاية المصرية.

حسين حمايل

تصريحات حماس ذر للرماد في العيون من أجل إطالة عمر الانقسام

وأضاف القانوع أن تمسك رئيس السلطة بمواقفه السلبية بعيدا عن حالة الإجماع الوطني وتجاوزه للاتفاقات الموقعة يعكس الاستبداد الذي يمارسه، وحماس لا تزال مواقفها إيجابية تجاه ترتيب البيت الفلسطيني، وفي كل محطة قدمت تنازلات لإنجاح التوافق الوطني.

وكانت مصر قد احتضنت اجتماعات للفصائل الفلسطينية لكن حماس تسعى وفقا لمراقبين لاستثمار ما تعتبره انتصارا في حرب غزة لفرض شروطها تحت ذريعة أن ما تحقق في الفترة الماضية كان بفضلها، وهو ما يعمّق الخلافات بين الحركتين.

وكانت الحركتان وبقية الفصائل قد اتفقت في وقت سابق على إجراء الانتخابات الفلسطينية المرتقبة وذلك خلال الاجتماعات التي عُقدت في القاهرة قبل أن يتم تأجيلها من قبل الرئيس محمود عباس.

وأعلن عباس في مايو تأجيل الاستحقاق المرتقب إلى حين ضمان إجرائه في القدس الشرقية رغم الضغوط التي واجهها.

وتحدى عباس الضغوط التي واجهها بشأن تأجيله للانتخابات قائلا "لن نتراجع، ولن نقبل بإجراء انتخابات فلسطينية دون مشاركة القدس ترشيحا ودعاية وانتخابا داخل المدينة". وأضاف أن القدس "هي العنوان السياسي لقضيتنا الوطنية، فالقدس تعني فلسطين، ودونها لن تكون هناك فلسطين".

وفازت حركة حماس الإسلامية في آخر انتخابات تشريعية فلسطينية في 2006، لكن حركة فتح لم تعترف بهذا الفوز ما أدى إلى اندلاع اشتباكات دامية بين الطرفين وانقسام سياسي مستمر إلى اليوم.

وأدى الانقسام السياسي بين الطرفين إلى وضع الأراضي الفلسطينية تحت نظامين سياسيين مختلفين في غياب برلمان واحد، فالسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس تحكم في الضفة الغربية المحتلة حيث يعيش نحو 2.8 مليون نسمة، بينما تدير حماس منذ 2007 قطاع غزة المحاصر الذي يضم نحو مليوني فلسطيني.